Journal of Libyan Academy Bani Walid 2025
مجلة الأكاديمية الليبية بني وليد
e-ISSN: 3104-3860
Volume 1، Issue 4، 2025، Pages: 938-945
Website: https://journals.labjournal.ly/index.php/Jlabw/index

The Libyan Diplomatic Stance on the 1956 Tripartite Aggression against Egypt and Its Impact on Libyan–British Relations

Al-Zarqa Salem Mohammed Muftah *
Department of History and Archaeology, Faculty of Arts, University of Sirte, Libya
*Email: alzargahsin@gmail.com

الموقف الدبلوماسي الليبي من العدوان الثلاثي على مصر 1956 وأثره على مسار العلاقات الليبية البريطانية

الزرقاء سالم محمد حسين*
قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة سرت، ليبيا

Received: 15-10-2025	**Accepted:** 08-12-2025	**Published:** 27-12-2025
Copyright: © 2025 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract

This study seeks to stand on the position of the people of Libya and the government of the triple number on Egypt and to study the circumstances of this position in light of the presence of British military bases inside the Libyan lands, and the treaties that linked them to the countries that have aggression against Egypt. Regarding the deterioration of the situation inside the British bases and camps in Libya, we will also try to clarify the role of the Egyptian embassy in inciting public opinion in Libya, according to the available sources and newspapers that carried information about the views and trends of Libyan politics towards this issue.

Keywords: : The tripartite aggression, Libya, Egypt, the Libyan people, the British bases.

الملخص

تسعى هذه الدراسة إلى الوقوف على موقف ليبيا _شعبًا وحكومة_ من العددان الثلاثي على مصر، ودراسة ملابسات هذا الموقف في ظل وجود قواعد عسكرية بريطانية داخل الأراضي الليبية، ومعاهدات ربطتها بالدول صاحبة العدوان على مصر، هذا الموقف الذي قاده الشعب الليبي في مظاهرات واضطرابات عمَّت أنحاء البلاد، وسببت في تدهور الأوضاع داخل القواعد والمعسكرات البريطانية الموجودة في ليبيا، سنحاول أيضًا توضيح دور السفارة المصرية في تأليب الرأي العام في ليبيا وفق ما توفر من مصادر وصحف حملت في تناياها معلومات عن آراء واتجاهات السياسة الليبية تجاه هذه القضية.

الكلمات المفتاحية : العدوان الثلاثي، ليبيا، مصر، الشعب الليبي، القواعد البريطانية.

المقدمة:

تربط ليبيا مع مصر العديد من العلاقات التاريخية على جميع المستويات السياسية الاقتصادية والاجتماعية، وتمثل ليبيا عمقاً استراتيجيًا للأمن القومي المصري، فالموقع الجغرافي والترابط المستمر بين الشعبين عبر عصور تاريخية مختلفة يؤكد لنا ذلك، فقد كانت مصر موطن للعديد من القبائل الليبية التي هاجرت من ضيم الاستعمار الإيطالي وحاضنة

للعديد من التيارات السياسية الوطنية الليبية قبل الاستقلال، وعندما تعرضت مصر للعدوان الثلاثي في سنة 1956 وقفت ليبيا حكومة وشعبًا مع الأشقاء المصريين، ورفضت السماح لبريطانيا باعتبارها صاحبة نفوذ قوي في ليبيا، وتمتلك قواعد عسكرية على أراضيها من استخدامها ضد مصر.

أهمية الدراسة

إنَّ المبتغى المرجو من هذه الدراسة يكمن في محاولة التعرف على موقف ليبيا السياسي والشعبي من العدوان الثلاثي على مصر، خاصة بعد تعرض ليبيا إلى ضغوطات من قبل بريطانيا من أجل استخدام أرضيها في هذا العدوان، بالإضافة إلى معرفة الموقف الشعبي الليبي من هذا العدوان .

أهداف الدراسة: ترتكز أهداف الدراسة على:

- كشف التفاعل بين الحراك الشعبي القومي وبين الضغوط السياسية الدولية التي واجهتها المملكة الليبية خلال فترة الدراسة.
- رصد أشكال التضامن الشعبي والاجتماعي وتوثيق المبادرات الشعبية بدءا من المظاهرات وصولا الى جمع التبرعات وحركات التطوع الفردي للقتال في صفوف المقاومة المصرية.
- أبراز وحدة المصير بين الشعبين الليبي والمصري وتوضيح أن الحدود لم تكن عائقا أمام الروابط التاريخية والاجتماعية والدينية بين البلدين.

فرضية الدراسة:

تفرض الدراسة أن الحكومة الليبية استخدمت أساليب الدبلوماسية الهادئة والضغط السياسي لمنع استخدام القواعد العسكرية فوق أراضيها مفضلة المواجهة السياسية على المواجهة العسكرية المباشرة.

إشكالية الدراسة

تكمن إشكالية الدراسة في رصد التباين والتكامل بين الموقف الرسمي والشعبي في ليبيا؛ فبينما كانت الحكومة مقيدة بالتزامات معاهدة 1953 مع بريطانيا، كان الشارع الليبي يساند ويتضامن مع القاهرة، وتسعى الدراسة الى الإجابة على سؤال محوري: كيف استطاعت ليبيا(دولة وشعبا) أن تلعب دوراً في مساندة مصر رغم الضغوط الدولية والتهديدات العسكرية المباشرة لوجود القواعد البريطانية على أراضيها؟

وتطرح الدراسة المباحث الآتية:

المبحث الأول: موقف ليبيا من تأميم قناة السويس.

كانت القومية العربية أحد الأسباب التي أدت إلى أزمة قناة السويس، فمنذ أستلام عبدالناصر للسلطة في مصر بعد الملك فاروق بدأت القومية العربية في الصعود خاصة عندما بدأ عبدالناصر في تنظيم أمور البلاد والدعوة إلى قيام دولة عربية تضم أجزاء واسعة من شمال افريقيا، الأمر الذي أزعج فرنسا وبريطانيا لخوفهم على ممتلكاتهم الافريقية في حال امتدت القومية العربية إلى بقية دول شمال افريقيا، أضافة إلى تخوف فرنسا وبريطانيا من أن تصبح مصر حليف للكتلة السوفيتية، لذلك قادت بريطانيا عملية عسكرية تدعى "أوميغا" في مارس 1956 لزعزعة استقرار نظام عبدالناصر. (Alison Pargeter ,2000,pp44-45)

ومن الاسباب الاخرى ايضا لتأميم قناة السويس رفض الولايات المتحدة الامريكية تقديم الأموال اللازمة لبناء سد أسوان، لكل هذه الاسباب قرر عبدالناصر تأميم قناة السويس لكي تعود فوائدها وعوائدها التجارية لصالح الشعب المصري، نتيجة لهذا الامر قررت بريطانيا وفرنسا بضرورة إزالة نظام عبدالناصر وبذل كل الجهود في سبيل ذلك لأنه أصبح يشكل خطر كبير على المصالح البريطانية والفرنسية في شمال افريقيا. (أنور السادات، د.ت، ص 154)

ولا يمكننا أن نتجاهل السبب الأكثر أهمية في تأميم قناة السوس وهو قيام العدوان الإسرائيلي في 28 فبراير سنة 1955 على غزة، فبعد عودة جمال عبدالناصر من مؤتمر باندونج المنعقد في مايو 1955 بدأ على الفور بالاتصال بالدول الغربية والشرقية لشراء الاسلحة الحديثة ومجابهة الخطر الصهيوني الذي بات يهدد مصر القومية العربية، غير أن الدول الغربية رفضت طلب عبدالناصر نتيجة لدعمها إسرائيل ، أما الكتلة الشرقية فقد وافقت على طلب عبدالناصر وأرسلت حكومة تشيكوسلوفاكيا بأنها على استعداد لبيع السلاح لمصر وتم عقد صفقة أسلحة معها وصرح عبدالناصر بأن صفقة السلاح هذه جاءت رداً على النوايا الإسرائيلية تجاه مصر وفلسطين. (فتحي فهمي، د.ت، ص ص 130-132)

وقبل أن يأخذ عبدالناصر الخطوة الفعلية في تأميم قناة السويس قام باتخاذ خطوات دبلوماسية تجاه مجموعة من الدول التي كانت ليبيا في مقدمتها نظرا لوجود قواعد عسكرية بركانية على أراضيها ولارتباطها مع بريطانيا بمعاهدة تحالف، خاصة أن عبدالناصر كان يخشى أن تستخدم بريطانيا قواعدها في ليبيا لضرب مصر عسكريا في حال تأزم العلاقات بينها وبين بريطانيا، لذلك كلف عبدالناصر سفير مصر في ليبيا بمقابلة الملك ادريس السنوسي وإبلاغه رسالة شخصيه منه تمثلت في سؤال يريد الاجابة عليه وجاء فحواه كالتالي" **ما هو موقف ليبيا إذا ما تأزمت علاقة مصر مع بريطانيا، ومحاولة بريطانيا الهجوم على مصر مستعينة بقواعدها الموجودة في ليبيا؟**" فأجاب رئيس الحكومة الليبية مصطفى بن حليم على ذلك قائلا: " **بأن معاهدة التحالف الليبية البريطانية لا تسمح بذلك**". (مصطفى بن حليم، 1992، ص 178)

وأكد أيضا عثمان الصيد على هذا في مذكراته بقوله:" أن ليبيا استفادت من المادة الرابعة من المعاهدة الليبية البريطانية في مجريات حرب قناة السويس سنة 1956 فقد تمكنت ليبيا من تطبيق هذه المادة حرفيا وأصرت على عدم استعمال القوات البريطانية الموجودة في ليبيا ضد الشقيقة مصر· (محمد عثمان الصيد، 1960، ص 86)

وفي مقابل هذه السياسة الدبلوماسية من قبل الرئيس عبدالناصر قام أيضا رئيس الحكومة الليبية مصطفى بن حليم بزيارة إلى بريطانيا في يونيه 1956 قابله فيها رئيس وزراء بريطانيا " أنتوني إيدن" ووزير خارجيتها " سلوين لويد"، وحاول تلطيف الأجواء السياسية المتأزمة بين الرئيس عبدالناصر وبريطانيا، وأكد لهم على ضرورة اللجوء الى الحل الدبلوماسي وعدم استعمال القوة . (مصطفى بن حليم، 1992،ص 179)

من الملاحظ أن تأميم قناة السويس جاء نتيجة مماطلة الولايات المتحدة الأمريكية في منع شحنة السلاح التي طلبتها منهم مصر، خاصة بعد اشتداد الغارات الإسرائيلية على مصر، مما أضطر الرئيس جمال عبدالناصر إلى إبلاغ السفير الأمريكي في القاهرة بأنه إذا لم تتم صفقة السلاح مع الولايات المتحدة فإنه سيتجه إلى الاتحاد السوفيتي ويطلب منه السلاح، وهذا ما حدث بالفعل وأغضب الكتلة الغربية التي أحست بخطورة الوجود السوفيتي في الشرق الأوسط، رغم إن مصر أعلنت إنها تتبنى سياسة الحياد بين المعسكرين ولا دخل لها في الصراع بينهم. (محمد حسن هيكل، 1985، 252)

وجاء رد الإدارة الأمريكية على صفقة السلاح الليبية السوفيتية بأن سحبت عرضها لتمويل السد العالي، كما أعلنت بريطانيا أيضًا سحب معونتها التي أعلنتها لتمويل السد العالي، وكان رد الرئيس جمال عبدالناصر على ذلك بأن أصدر في 26 يوليو 1956 قرار بتأميم قناة السويس. (مجدي رشاد عبدالغني، 2007، ص 222)

ومن خلال تتبعنا لأصداء قرار تأميم قناة السويس الذي كانت له أصداء كبيرة لدى الشعب الليبي، فقد شهدت طرابلس العديد من المظاهرات قادها الطلبة والعمال تنادي بالرئيس جمال عبدالناصر وتبارك قرار تأميم القناة، غير أن الحكومة قامت بتفريق هذه المظاهرات حفاظا على الأمن العام. (مجدي رشاد عبدالغني، 2007، ص 222)

فقد أجبرت المظاهرات رئيس الوزراء بن حليم على ضرورة أتخاذ موقف سريع حفاظاً على شعبية حكومته بالداخل أولاً، والاحتفاظ بعلاقات ودية مع القيادة المصرية ثانياً، فصرح لجريدة طرابلس الغرب في عددها الصادر في 28 يوليو 1956 مؤكداً على حق مصر في تأميم قناة السويس واصفاً ذلك بأنها خطوة جريئة وحازمة من جانب مصر تهدف إلى حماية المصالح المصرية، وهو إجراء داخلي تتخذه الحكومة المصرية باعتبارها دولة مستقلة ذات سيادة. (جريدة طرابلس الغرب، 1965)

وفي الواقع وحسب المصادر كان موقف الحكومة الليبية غير موقف الشعب الليبي فقد كانت الحكومة غير واضحة في موقفها في البداية؛ لأن الملك ورئيس الوزراء الليبي مصطفى بن حليم كانوا يخشوا أنهم إذا أعلنوا تأييدهم لبعد الناصر وقراره سيؤدي ذلك إلى سحب بريطانيا معونتها لليبيا، ولكن نتيجة لقوة الشعور بالانتماء العربي وضغط الرأي العام للشعب الليبي على الحكومة ومطالبتها بتأييد ودعم مصر في قضيتها الوطنية، وجد مصطفى بن حليم نفسه مضطر حفاظاً على مكانته الشعبية إلى إصدار قرار يؤيد مصر في تأميم قناة السويس، فقد صرح في 29 يوليو بأن قرار تأميم القناة خطوة جريئة وحازمة، وهي من صميم شؤون مصر الداخلية كدولة مستقلة وذات سيادة، وبعث بن حليم برقية تهنئة إلى جمال عبدالناصر تتضمن تأييد الملك والحكومة والشعب الليبي لقراره في تأميم قناة السويس. (أرشيف وزارة الخارجية المصرية، ملف رقم 15/45/30/ج2، 1956)

يبدو أنَّ تصريح رئيس الوزراء مصطفى بن حليم لم يعلم به الملك إدريس السنوسي الذي كان يريد أن يتعامل بحكمة وموضوعيه من قرار تأميم القناة فطلب من بن حليم عدم التدخل والبقاء على الحياد، ولكن رئيس الوزراء أصدر تصريحه نتيجة للضغط الشعبي ، كما أن الملك كان لا يريد إغضاب بريطانيا بسبب العلاقات التي تربط ليبيا بها، لذلك بعث الملك ادريس السنوسي برقية إلى رئيس وزرائه جاء فيها:" **أن تصريح رئيس الوزراء يتعارض مع سياسة الحياد التي اتخذتها ليبيا، وكان يجب الرجوع إلينا قبل إصدار هذا التصريح، ويجب ألاَّ يحدث ذلك في المستقبل**". (مجدي رشاد عبدالغني، 2007، ص 223)

من الواضح أنه كان للملك إدريس أسبابه في ذلك، فقد كان يريد اتباع الحكمة في تعامله مع أزمة السويس، خاصة أن ليبيا بينها وبين بريطانيا اتفاقية وتعهدات بسد العجز في الميزانية الليبية، كما كان يخشى أيضًا أن تقوم بريطانيا بغزو بلاده عسكريًا خاصة في ظل وجود قواعد ومعسكرات بريطانية داخل الأراضي الليبية، وهذا ما أكده مصطفى بن حليم في

مذكراته بعد اطلاعه على الوثائق السرية البريطانية بعد ثلاثون سنة من أزمة السويس، فقد قال:**" أن الملك إدريس كان على حق في حذره ومخاوفه"**، وذلك نظرًا لما اكتشفته له تلك الوثائق من رغبة بريطانيا في احتلال ليبيا عسكريًا ثم غزو مصر بالفرقة العاشرة المدرعة البريطانية الموجودة في ليبيا. (مصطفى بن حليم، 1992، ص421)

من الواضح أن الشعب الليبي اتخذ موقفاً حاسماً وقوياً ومؤيداً لقرار تأميم قناة السويس، فقد خرجت جماهير الشعب الليبي في مظاهرات مؤيدة وداعمة لمصر في كل من طرابلس وبنغازي، فقد أكد مصطفى بن حليم في مذكراته بأن طرابلس شهدت مظاهرات شعبية عارمة في الفترة من 13 -30 اغسطس 1956، حاصر فيها المتظاهرين مبنى ولاية طرابلس الأمر الذي دفع بوالي طرابلس جمال باشا آغا بالاتصال برئيس الوزراء مصطفى بن حليم ليستأذنه بإصدار أوامره إلى البوليس لتفريق المتظاهرين بالقوة وإطلاق النار إذا أستدعى الأمر، غير أن بن حليم فضل حل هذا الأمر بنفسه وتوجه رفقة عبدالرحمن القلهود وزير المعارف واللواء الزنتوني قائد الشرطة الأتحادية إلى مبنى الولاية وطلب بن حليم من الزنتوني بأن يتحدث مع المتظاهرين ويبلغهم تجاوب الحكومة مع مطالبهم في تأييدهم لمصر، وبالفعل تجاوب المتظاهرين مع كلامة وتم تفريق المظاهرة. (ظاهر الصكر،2012، ص 147)

ونتيجة لذلك أرسل الملك إدريس برقية إلى مصطفى بن حليم يبلغه فيها بإقالة عبدالرحمن القلهود من منصبه بسبب مشاركته في المظاهرات بطرابلس وتعيين علي الساحلي وزير للمعارف، انزعج بن حليم من هذه البرقية؛ لأنه يعرف أن القلهود برئ من هذه التهمة والتي هي في اعتقاده من دسائس السفارة البريطانية لأنها تعرف ميول القلهود العربية والناصرية، لذلك أرسل بن حليم وكيل المالية عبدالرزاق شقلوف إلى طبرق لتوضيح الأمر للملك إدريس ويطلب منه تشكيل لجنة تحقيق مع القلهود التي برئته من هذه التهمة، وبقى في منصبه شهري وبعدها قدم استقالته. (مصطفى بن حليم، 1992، ص415)

وعلى كل حال عقدت اللجنة السياسية بجامعة الدول العربية اجتماعاً لتباحث في موقف الدول العربية المؤيدة لقرار تأميم قناة السويس، والذي حضره رئيس الوزراء الليبي مصطفى بن حليم وألتقى خلالها مع الرئيس جمال عبدالناصر وسأله عن وضع القوات البريطانية في ليبيا وموقف ليبيا في حال استخدامها ضد مصر، فكان رد بن حليم على ذلك بأن ليبيا تؤيد مصر تأييدًا مطلقاً في تأييد قناة السويس، وتأمل منها استخدام العقل والحكمة ومعالجة الأمور بالطرق السلمية، وأكد بن حليم أيضًا لعبدالناصر بأن استخدام القوة لا يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة والقواعد العسكرية الموجودة في ليبيا لن تستخدم ضد مصر أو أي دولة عربية أخرى. (مجدي رشاد عبدالغني، 2007، ص 224)

وعندما عقدت الدول المنتفعة من قناة السويس في 16 اغسطس 1956 مؤتمر في لندن رفضت مصر حضوره، وأيدتها في ذلك في ليبيا التي شهدت أضراباً عام في نفس اليوم؛ احتجاجًا على عقد مؤتمر لندن، وصرَّح رئيس الوزراء بأن الحكومة سوف تسمح بالأضراب دون قيام أي مظاهرات تمس بالأمن داخل البلاد، ولكن الشعب لم يلتزم بقرار الحكومة وخرج في مظاهرات بطرابلس تدخل فيها البوليس، وأحيطت السفارة المصرية بالجنود لمنع أي تجمع حولها، كما شهدت برقة وفزان أيضًا سلسلة من الإضرابات. (أرشيف وزارة الخارجية المصرية، 16 اغسطس 1956)

وفي الحقيقة لا يمكننا تجاهل النفوذ المصري القوي والكبير داخل ليبيا فقد كانت المدارس والمعاهد تعج بالأساتذة والمدرسين المصريين الذين لعبوا دور كبير في الترويج للمظاهرات والاضطرابات المدنية داخل ليبيا، فقد اتهم الملك إدريس المدرسين المصريين بالتحريض على هذه المظاهرات ونشر الفوضى في البلاد خاصة في ظل وجود رعايا بريطانيين وأمريكان في ليبيا، وأصدرت الحكومة قرار بمنع المظاهرات السلمية لداعمة لمصر. (Hasan Karayam,2018,p 86)

في أغسطس 1956 سافر الملك ادريس رفقة رئيس الوزراء مصطفى بن حليم إلى تركيا في زيارة رسمية، وخلال هذه الزيارة أجرى بن حليم العديد من المباحثات مع المسؤولين الأتراك حول مشكلة تأميم قناة السويس، وحاول إقناع رئيس الحكومة التركية عدنان مندريس بوجهة النظر الليبية المؤيدة لمصر ولكنه لم يفلح في ذلك بسبب ارتباط وعلاقة تركيا مع الدول الغربية، وفي هذا الصدد بعث وهبي البوري السفير الليبي في القاهرة رسالة شفوية في 9 أغسطس إلى بن حليم يبلغه فيها بأن الرئيس جمال عبدالناصر استدعاه وطلب منه أن يتصل به ويبلغه بأن يبذل قصارى جهده لدى حكومة تركيا لكي لا تقف موقف عدائي من مصر في مؤتمر لندن. (مصطفى بن حليم، 1992، ص 406)

كما اتصل مصطفي بن حليم بعدد من الدول وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، يطلب منها مساندة مصر في قضيتها، كما طلب من بريطانيا أن تحترم عاطفتها العربية ولا تستخدم مراكزها العسكرية ضد مصر مهما كانت الوسيلة أو الطريقة، فقد أكدت جريدة طرابلس الغرب في عددها الصادر في 1 أغسطس 1956 بأنه لا يوجد دليل يثبت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بأن بريطانيا نقضت عهدها مع الحكومة الليبية في هذا الموضوع ، ولا يمكن بالتالي التشكيك فيه لأن ليبيا مؤمنة بأن أراضيها لم تدنس بإي عمل عدائي ضد مصر. (جريدة طرابلس الغرب، 3 أغسطس 1956)

وفي 8 أغسطس عقد البرلمان الليبي جلسته برئاسة خليل القلال لبحث التداعيات الناشئة عن تأميم قناة السويس، وللرد على السؤال الذي وجهه السفير المصري أحمد حين الفقي لوزير الخارجية الليبي علي الساحلي بناءً على توجيهات الحكومة المصرية لبحث موقف ليبيا من مؤتمر لندن، بالإضافة إلى توضيح موقفها إذا شنت الدول الغربية هجوماً على مصر باستخدام قواعدها في ليبيا، وبعد نقاش طويل أتفق أعضاء البرلمان على ضرورة رئيس الحكومة الليبية مصطفى بن حليم

الذي كان في تركيا بمقابلة السفير المصري مع وزير الخارجية، وأيضًا تم تكليف وزير الخارجية علي الساحل بمقابلة سفيري بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وتحذيرهم من استخدام القواعد الليبية في الهجوم على مصر. (محضر جلسات البرلمان الليبي، جلسة يوم 8 اغسطس 1956)

ويتّضح مما سبق بأن الحكومة الليبية كانت تريد الوقوف على الحياد من قضية تأميم قناة السويس، ولكن نتيجة لضغط الشعبي وخروج الشعب في مظاهرات داعمة ومؤيدة لقضية مصر أعلنت الحكومة الليبية تأييدها لمصر رغم العلاقة التي تربطها ببريطانيا التي ضغطت عليها لمنع أي مظاهرات في ليبيا مؤيدة لمصر.

وعلى أية حال فقد كانت القوات البريطانية الموجودة على الحدود الغربية لمصر في الأراضي الليبية تشكل قلق للقيادة المصرية من حيث استخدامها في عمليات عسكرية ضد مصر، لذلك بذلت الدبلوماسية المصرية كل ما في وسعها مع الحكومة الليبية بعدم السماح لبريطانيا باستعمالها إذا حدث أي عدوان عسكري على مصر، وفي مقابل ذلك حرصت الحكومة الليبية في تصريحاتها على عدم إغضاب أي طرف سواء كان مصر أو بريطانيا، ومن الواضح أن الدبلوماسية المصرية تسربت بقوة داخل ليبيا من خلال السفارة المصرية التي طلب من الحكومة الليبية معرفة عدد القوات البريطانية الموجودة في الأراضي الليبية؛ ذلك لأن مصر كانت تدرك بأن عدد هذا القوات قد زاد عن ما تم الاتفاق عليه في المعاهدة الليبية البريطانية من عشرة آلاف جنديًا إلى سبعة عشر ألف جنديًا، وهذا مخالف لنصوص المعاهدة؛ لذلك قامت السفارة المصرية بتوزيع بيان على الشعب الليبي يبين خطورة هذه القوات على مصر، وحاولت إثارة الرأي العام الليبي بأن عدد هذه القوات غير متفق عليه في المعاهدة، الأمر الذي جعل الحكومة الليبية تتقدم باحتجاج لدى السفارة المصرية بأن هذه المنشورات تؤدي إلى إثارة الرأي العام ضد الحكومة والملك، ولكن السفارة المصرية لم تكترث لذلك واستمرت في سياستها ضد القوات البريطانية في ليبيا، كما لعبت إذاعة صوت العرب دور كبير في إثارة الرأي العام الليبي ضد القواعد الأجنبية وخطورتها، الأمر الذي أدى إلى قيام مظاهرات في كل إنحاء البلاد تنادي بضرورة إنهاء وجود هذه القوات، وحث عامة الشعب الليبي على محاربة النفوذ الليبي على محاربة النفوذ الأجنبي والقيام بعمليات تخريبية ضد القوات البريطانية ومنشأتها في ليبيا. (أرشيف وزارة الخارجية المصرية، ملف 15/45/30/ج3، 22 أغسطس 1956)

المبحث الثاني: الموقف ليبيا من العدوان الثلاثي على مصر.

قد يعتبر تأميم قناة السويس السبب المباشر للعدوان الثلاثي على مصر، ولكن هناك أسباب أخرى أدت إلى هذا العدوان، من أهمها: أنَّ الرئيس جمال عبدالناصر تبنى سياسة الحياد في الصراع بين الكتلتين الشرقية والغربية، بالإضافة إلى معارضته لحلف بغداد الذي أنشأته الدول الغربية ضد الاتحاد السوفيتي خاصة أن عبدالناصر نجح في إقناع قيادات الدول العربية بعد الانضمام إلى هذا الحلف الأمر الذي أزعج الدول الغربية، فقد أوضح ذلك أنتوني أيدن Anthony Eden رئيس وزراء بريطانيا إلى مصطفى بن حليم رئيس الوزراء الليبي بقوله:" **أن جمال عبدالناصر تمادى في التآمر على المصالح البريطانية في العالم العربي وخصوصاً في الأردن وليبيا والسعودية بإثارة أخبث الدعاية ضد بريطانيا العظمى، وقد أزرا وبكل قوة تسرب الشيوعية إلى البلاد العربية**"، كما وصف عبدالناصر بأنه دكتاتور يشبه موسوليني، وقال أيضًا:" **أن صبر بريطانيا يكاد ينفذ مالم يتوقف عن مؤامراته ضدنا وإلا سوف نضطر إلى معالجته بضربات لن يقوم بعدها**". (مصطفى بن حليم، 1992، ص ص 229-230)

وعندما وقع العدوان الثلاثي على مصر في 31 أغسطس 1956 أدانت حكومة بن حليم العدوان، ووجهت تحذير شديد اللهجة إلى بريطانيا تحذرها بعدم استخدام قواعدها في ليبيا ضد مصر قائلاً:" **أن الحكومة الليبية تحتج بشدة على هذه الأعمال العدوانية ضد مصر، والحكومة الليبية تكراراً لحرصها على استمرار العلاقات بينها وبين الحكومة البريطانية، ترى من واجبها أن تلح في مطالبة الحكومة البريطانية أن تكف عن المضي في سياستها العدوانية هذه**". (محمد يوسف المقريف، 2004، ص345)

وفي الأول من نوفمبر سنة 1956 استقبل مصطفى بن حليم السفير البريطاني في ليبيا، وطلب منه بن حليم التزام القوات البريطانية الموجودة في ليبيا بالبقاء في قواعدها مادامت العمليات الحربية قائمة، وعدم خروج الجنود من معسكراتهم، وعدم قيام لسفن البريطانية بزيارة أي موانئ ليبية أو تفريغ وشحن أي إمدادات مدنية أو عسكرية، والسماح بأرسال مراقبين ليبيين إلى قاعدة العدم البريطانية، ذلك لتأكد من أيفاء بريطانيا بوعودها وعدم استخدامها ضد مصر، وألح السفير البريطاني على حكومته بالموافقة على هذه المطالب بسبب التوتر وتأزم الوضع العام في ليبيا ضد القواعد البريطانية. (مجدي رشاد عبدالغني، 2007، ص ص 242-243)

وفي عام 1956 كانت الفرقة المدرعة العاشرة البريطانية متمركزة في ليبيا إلى جانب قاعدة العدم الجوية في طبرق بالإضافة إلى مفرزة من أفراد سلاح الجو الملكي البريطاني في مطار إدريس بطرابلس، وبعد القرار الأنجلو- فرنسي المشترك لمهاجمة مصر في عام 1956، كان لا محالة من تضمين ليبيا في الخطط العسكرية ومن بين المقترحات التي تم طرحها استخدام الفرقة العاشرة المدرعة لمهاجمة الإسكندرية، وإرسال لواء مشاة من بريطانيا يحل محلها و يتولى مهامها في ليبيا ومع ذلك فإن خطط استخدام القواعد في ليبيا كانت ستخلق مجموعة من المشاكل في العلاقات الأنجلو- ليبية، وهي:

أولاً: إنَّ استخدام القوات من شأنه أن ينتهك بنود المعاهدة الأنجلو- ليبية لعام 1953، وكذلك المظاهرات العامة التي كانت تتصاعد في ليبيا ضد البريطانيين وتهدد الاستقرار الداخلي للبلاد، وتضع الملك إدريس في موقف صعب يتمثل في اضطراره إلى ترضية عامة الشعب الليبي من جهة، واسترضاء البريطانيين الذين كانوا يقدمون لليبيا مساعدات مالية من جهة أخرى؛ لأنَّ استخدام القواعد في ليبيا لمهاجمة مصر سيكون انتهاكًا مباشرًا للمعاهدة الأنجلو- ليبية.

ثانيًا: نصت المادة الاولى من المعاهدة على ما يأتي: **"يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بألاَّ يتخذ موقف إزاء البلاد الأجنبية يتنافى مع التحالف أو قد يخلق مصاعب للفريق الآخر"**، و بناءً عليه فإن عضوية ليبيا في جامعة الدول العربية، تجعل من استخدام القوات المتمركزة في ليبيا في هجوم ضد مصر انتهاكًا للمعاهدة.

ثالثاً: أن الحد الأقصى لعدد الجنود الإنجليز الذين يمكنهم التمركز في ليبيا في أي وقت كان 25000 جندي، لذلك فإن أي زيادة تفوق ذلك العدد تستلزم إخطار الحكومة الليبية ولم يكن الإنجليز يرغبون في إثارة الشكوك بزيادة عدد قواتهم، وبالرغم من كل ذلك واصلت بريطانيا تعزيز قواتها تحسبًا لاستخدام الفرقة العاشرة المدرعة ضد مصر إذا ما تطلب الامر ذلك، ولتغطية هذا الأمر على الملك أدريس والحكومة الليبية تذرع البريطانيون بأن التقارير الأخيرة عن منظمات التخريب المصرية في ليبيا كانت علامة على أن جمال عبدالناصر كان سيهاجم ليبيا، وبالتالي كانت هناك حاجة إلى القوات الإضافية كضمانة لصد أي هجوم مصري على ليبيا والقواعد البريطانية فيها، وفي برقية إلى السفارة في طرابلس بتاريخ 13 أغسطس 1956 أصدرت وزارة الخارجية البريطانية تعليمات لسفارتها، جاء فيها: **"يمنع عليكم ذكر العدد والمدة أو معدل التحشيد إلاَّ بأكثر العبارات ضبابية"**، ورغم ذلك لم تمر تحركات هذه القوات على الحكومة الليبية، فقد قال وزير الخارجية الليبي للدبلوماسيين الإنجليز في طرابلس بأن: **"الإمدادات العسكرية التي وصلت مؤخرًا كانت ضخمة بشكل غير اعتيادي، و سببت هرجًا و مرجًا في الأوساط المحلية، مما يجعل مهمة الحكومة في الحفاظ على النظام أكثر عسراً".**(Alison Pargeter,2000, pp 44-45)

وبدون أي شك كانت السفارات البريطانية في ليبيا مدركة تمامًا للصعوبات التي ستنشأ إذا ما تم إرسال الفرقة المدرعة العاشرة لمهاجمة مصر من القواعد البريطانية على التراب الليبي، ففي أغسطس 1956 كانت السفارة البريطانية في طرابلس تحذر من الآثار السلبية المحتملة لاستخدام القواعد البريطانية في ليبيا، فقد جاء في برقية من السفير في طرابلس إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ 4 أغسطس 1956 ما يأتي: **"ليس (أكرر ليس) هناك شك في أن المصريين سيثيرون المشاكل هنا، أنهم نشطون بالفعل، لكن حتى من دون هذا التحريض، فإن الليبيين لن (أكرر لن) يرضوا باستخدام القواعد والتسهيلات في ليبيا ضد المصريين، إن دماء العرب عندهم أغلى من الإعانات الأجنبية" "** (Alison Pargeter,2000, p 46)

من الملاحظ أن السفارة البريطانية في ليبيا من تاريخ تأميم عبد الناصر للقناة إلى الهجوم العدوان الثلاثي في نوفمبر 1956م، كانوا يحاولون إقناع الحكومة البريطانية بالعواقب الوخيمة لاستخدام القواعد البريطانية في ليبيا ضد دولة عربية، وكان رأي وزارة الخارجية في لندن مطابق لرأي السفارة في ليبيا، ويمكن توضيح المخاوف البريطانية من استخدام القواعد ضد مصر على النحو الآتي:

1- إن مصر بالتأكيد ستقدم مساعدة عسكرية لليبيا.

2- انتفاضة الشعب في بنغازي وطرابلس، الامر الذي قد يترتب عليه خسارة في الأرواح والممتلكات البريطانية في ليبيا.

3- انهيار كامل للعلاقات بريطانيا وليبيا. (Alison Pargeter,2000, p47)

وكانت رد فعل الشعب الليبي قوية ففي نوفمبر تفاقم رد الفعل الشعبي حيث انتشرت أعمال شغب ملموسة في بنغازي وإضرابات نقابية قام بها عمال الموانئ الذين رفضوا تفريغ الشحنات العسكرية البريطانية، كما شهدت مدينة بنغازي مظاهرات عنيفة تندد بالعدوان على مصر وتوجهت حشود من الشعب إلى مقر البعثة الدبلوماسية المصرية معلنين تطوعهم في جيش التحرير الوطني المصري لدفاع عن مصر ضد هذا العدوان، وفي مدينة درنة أشتبك المتظاهرون مع أحدى الدوريات البريطانية، وفرضت الحكومة الليبية حالة الطوارئ في البلاد، وفرضت أيضا الرقابة السرية على أعضاء السفارة المصرية في طرابلس وبنغازي خوفاً من دعمهم للمتظاهرين، الأمر الذي دفع رجال البعثة الدبلوماسية المصرية إلى تقديم احتجاجها للحكومة الليبية التي أوضحت لهم بأن هذا الأجراء لغرض حماية المتظاهرين من الاشتباك مع القوات البريطانية. (مجدي رشاد عبدالغني، 2007، ص243)

كما شهدت مدينة طرابلس مظاهرات عنيفة هاجم فيها المتظاهرين بعض العائلات البريطانية الأمر الذي أضطر السلطات البريطانية بنقل بعض العائلات إلى المعسكرات البريطانية، كما تم تفجير خزان وقود في الميناء وتفجير منشآت عسكرية في العزيزية، وتفجير قنبلة بمقر بنك باركليز، وتفجير نادي الضباط البريطانيين، وسيارة طبيب إيطالي يعمل في الخطوط الجوية البريطانية، وفي بنغازي تم أحراق أربع سيارات عسكرية بريطانية، وألقيت قنبلة على نادي الضباط البريطانيين في درنة (ظاهر الصكر، 2012، ص 148)، وكانت السلطات البريطانية تدرك بأن السفارة المصرية هي من تقوم بتنظيم هذه المظاهرات، ونتيجة لذلك أعلنت الحكومة الليبية في 7 نوفمبر 1956 حظر تجول في كل أنحاء طرابلس يبدأ من السابعة مساءً إلى السادسة صباحًا، ورغم كل الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الليبية ورئيس وزرائها مصطفى بن

حليم حفاظًا على الأمن العام داخل البلاد، غير أن المظاهرات لم تتوقف وأزادت حدتها الأمر الذي دفع وزارة المعارف إلى تعطيل الدراسة في المدارس الثانوية ومعهد محمد بن علي السنوسي للمعلمين، لمنع أي تجمع يؤدي إلى قيام مظاهرات، (جريدة طرابلس الغرب 7 نوفمبر 1956)كما صادرت الحكومة الليبية العديد من الجرائد والصحف المصرية، مثل: الشعب والأهرام والجمهورية والأخبار خلال الفترة من 16 اغسطس 1956 إلى 29 سبتمبر 1956 لمنع الشعب من الاطلاع عليها بحجة أنها تزيد من قوة المظاهرات ضد الوجود البريطاني في ليبيا، وتخلُّ بالنظام والأمن العام في البلاد. (وزارة الخارجية المصرية، ملف رقم 22/34/ج2، 21 اكتوبر 1956)

كما لعب الملحق العسكري في السفارة المصرية في طرابلس إسماعيل صادق دورًا كبيرًا في قيام المظاهرات المؤيدة لمصر، فقد طلب من مصطفى بن حليم إلغاء المعاهدة الليبية البريطانية، وتوجيه الشعب لمهاجمة القواعد البريطانية، ولكن بن حليم رفض ذلك وأوضح له بأن الوقت غير ملائم لإلغائها خاصة أنه طلب من بريطانيا ضمانات لعدم استخدام الأراضي الليبية في حربها ضد مصر، ولكن الملحق العسكري أستمر في سياسته في التحريض على قيام المظاهرات والعمليات الفدائية ضد المدنيين البريطانيين، خاصة بعد تفجير رصيف الزيت بميناء طرابلس وتفجير مخزن تابع لشركة بريطانية، الأمر الذي دفع بالحكومة الليبية إلى طرده من ليبيا خاصة بعد وصول برقيات من طرابلس تؤكد قيام الملحق العسكري بتوزيع أسلحة على بعض الليبيين لأحداث انقلاب على الحكم في ليبيا. (مجدي رشاد عبدالغني، 2007، ص ص246-247)

واستناداً على ما أورده مصطفى بن حليم في مذكراته يمكننا أن نقول: بأنه كان داعم لهذه المظاهرات، خاصة أنه عرف بتأييده للفكر الناصري والعروبة والقومية، فقد أورد لنا في مذكراته ما يعرف باسم المقاومة الشعبية والتي قرر تنظيمها للقيام بالهجوم على القواعد البريطانية، وكذلك تنظيم المظاهرات وإثارة القلاقل في المدن والدواخل، وفي الحقيقة أن بن حليم كان يدرك ويعرف جيداً صعوبة تنفيذ هذا الأمر في برقة لأن المسؤولين فيها سيعارضون ذلك خاصة قوة دفاع برقة بقيادة محمود بوقويطين، لذلك أتجه إلى ولاية طرابلس ووجد تعاوناً كبير من والي طرابلس جمال باشا آغا واللواء السنوسي لطيوش معاون أركان الجيش الليبي، وأستدعى عبدالسلام المريض أحد زعماء ترهونة، بالإضافة إلى سالم شيتا نقيب عمال طرابلس واتفق معهم على تنظيم حركة المقاومة الشعبية في ولاية طرابلس، وأمر قائد الشرطة بتزويد المقاومة ببعض الأسلحة والقنابل، ووزير المالية عبدالرزاق شقلوف بتزويدها ببعض الأموال، وطلب منهم انتظار إشارة منه للبدء في حال قررت بريطانيا ضرب المعاهدة الليبية البريطانية عرض الحائط واستخدام قواعدها في ليبيا ضد مصر. (مصطفى بن حليم، 1992، ص ص352-353)

وفي الحقيقة لم تكن المخابرات البريطانية غافلة عن تحركات مصطفى بن حليم ومخطط المقاومة الوطنية، فقد أبلغت الملك إدريس السنوسي بمخطط بن حليم وأوضحت له أنه يتعاون مع الملحق العسكري بالسفارة المصرية، وأن مخططه يستهدف الملك ونظامه، وهذا سبب مغادرة الملك طبرق في يوم 2 نوفمبر 1956 متوجها إلى طرابلس من أجل الاطلاع على الأوضاع فيها. (ظاهر الصكر، 2012، ص 161)

ونتيجة لخوف الولايات المتحدة الأمريكية من اختلال توازن القوى في الشرق الأوسط والخوف الأكبر كان من تزايد نفوذ الاتحاد السوفيتي فيه، لذلك ضغطت على بريطانيا وفرنسا بضرورة وقف القتال في الشرق الأوسط، تم إيقاف القتال في 7 نوفمبر 1956 خاصة أن الولايات المتحدة كانت تخشى تدخل الاتحاد السوفيتي لصالح مصر، الأمر الذي يؤدي إلى قيام حرب عالمية ثالثة، وبالفعل خضعت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل لقرارات مجلس الأمن وتم إيقاف العمليات العسكرية ضد مصر.

وعلى الصعيد العربي كان موقف ليبيا من العدوان الثلاثي على مصر أكثر وضوحاً، ففي مؤتمر بيروت الذي دعا إليه الرئيس اللبناني كميل شمعون وعقد يومي 13-14 نوفمبر 1965 وحضره رئيس الوزراء مصطفى بن حليم نيابة عن الملك ادريس السنوسي، لغرض مطالبة الدول العربية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا لاعتدائهما على دولة عربية شقيقة، طالب مصطفى بن حليم بضرورة سحب القوات الأجنبية من أراضي الدول العربية دون قيد أو شرط، أكد أيضًا على حل قضية قناة السويس حلاً يتفق مع سيادة مصر وكرامتها. (مصطفى بن حليم، 1992، ص470)

وأعلن بن حليم أيضا في خطابه أمام الملوك والرؤساء العرب بأن بلاده لا تستطيع قطع علاقاتها مع بريطانيا وفرنسا؛ لأنها تحصل منها على معونات مالية وفق معاهدات واتفاقيات بينهم، إضافة إلى أربعة ملايين جنيه تقدمها بريطانيا لزيادة عدد وعدة الجيش الليبي وتغطية تكاليفه من الخزانة البريطانية، لذلك فإنَّ قطع العلاقات مع بريطانيا في هذه الفترة ليس في صالح ليبيا، أما فرنسا أيضًا تربطها مع ليبيا اتفاقية لجلاء القوات الفرنسية من فزان، فإذا انقطعت العلاقات معها فهذا سيكون مبررًا لفرنسا في عدم الجلاء. (جريدة طرابلس الغرب ، 14 نوفمبر 1956)

رغم وجود قواعد عسكرية بريطانية وامريكية على الاراضي الليبية غير أن شرط ليبيا لا تسمح باستخدام أراضيها ضد أي بلد عربي مهما كانت الظروف. فكانت هناك قاعدة العظم البريطانية وقاعدة هويلس الأمريكية، وقد أدرك رئيس الوزراء مصطفى بن حليم ما ستؤول إليه الأحوال، واستبق الأحداث بالإعلان في البرلمان أن ليبيا لن تسمح بأي عدوان على مصر من أراضيها، واستدعى سفراء الدول المالكة للقواعد وأنذرهم بأنه في حال استخدام هذه القواعد ضد مصر فإنها سوف

تواجه معارضة مسلحة من الجيش والمقاومة الشعبية الليبية إضافة لقطع الماء والكهرباء عنها، وليجعل لتهديداته مصداقية أوعز لشيوخ القبائل وزعماء اتحاد العمال وقادة الشرطة ووجهاء المدن بتحريض الناس على مضايقة عناصر القوات الأجنبية ومعاملتهم بعدائية، فلما جاءه السفير البريطاني يشكتي ويطالب بالتزامات ليبيا تجاه هذه القواعد، قال له ابن حليم: "وماذا يمكن أن أفعل لك، تريدون ضرب مصر، ونصف الشعب الليبي موجود في مصر، هاجروا إليها أيام مقاومة الطليان، فهل يمكن أن يسكت الناس هنا على ضرب أهليهم هناك، ولن أستطيع أن أضمن لك سلامة جنود القاعدة أبدًا إذا بدأت العمليات الحربية، فسأله السفير وما العمل إذن؟ فقال قاعدتكم هذه يجب أن تجمد نشاطها كلية بشكل يقنع كل الناس، فلا طائرة تقلع ولا طائرة تهبط، ولا سفينة تدخل ولا سفينة تخرج، وكل جندي بريطاني يسير في حماية شرطي ليبي فوافق السفير البريطاني تحت ضغط الحوادث اليومية الكثيرة التي كانت تقع لجنوده. (مصطفى بن حليم، 1992، ص ص404- 410)

الخاتمة

وختامًا يمكننا القول: أنَّ ليبيا وقفت موقفًا مشرفاً وحاسمًا وداعمًا لمصر في قضية العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956، رغم أن ليبيا كانت تربطها معاهدات واتفاقيات مع بريطانيا وفرنسا أساسها تقديم معونات لها، ولكن الليبيين أعلنوا بأن الدم العربي أغلى من المساعدات الأجنبية، ووقفوا إلى جانب مصر العمق الأمني والقومي لليبيا.

أكدت المصادر البريطانية والمحلية التي تم الاطلاع عليها بأنه لم يتم استعمال القواعد البريطانية في ليبيا ضد مصر في أي هجوم، ولا حتى في طلعات روتينية للطيران الإنجليزي، وهذا ما أكده أيضًا الرئيس جمال عبدالناصر، الذي أشاد بموقف الملك إدريس والشعب الليبي في الوقوف ضد المؤامرات الأجنبية على مصر.

ويؤكد موقف ليبيا ضد العدوان الثلاثي على مصر ما نشرته الجريدة الرسمية للحكومة البريطانية The London Gazette في عددها الصادر في 12 سبتمبر1956 هو عدم قدرة بريطانيا على الاعتماد على الفرقة المدرعة العاشرة في ليبيا، بسبب الخوف على المصالح البريطانية من ردة فعل الملك إدريس والشعب الليبي.

ويبدوا من المهم القول: أنَّ النفوذ المصري الكبير المنتشر في ليبيا خاصة المدرسين والأساتذة المسيطرين على العملية التعليمية بالإضافة إلى الصحف والمجلات الصادرة في مصر، والتي تصل إلى ليبيا وإذاعة صوت العرب كل هذه القنوات لعبت دورًا كبيرًا في تحريك الرأي العام في ليبيا ضد القواعد والوجود البريطاني فيها.

إنَّ السياسة الجريئة لرئيس الوزراء الليبي مصطفى بن حليم كانت لها نتائج سيئة على حكومته، فقد حاول بن حليم التعتيم على موقف الملك إدريس السنوسي من العدوان الثلاثي على مصر والتركيز على إبراز دوره فقط وهذا ما أطلق عليه أسم المقاومة الشعبية، الأمر الذي أدى إلى غضب الملك الذي عاتبه على عدم استشارته في كل ما يتعلق بأمور البلاد الداخلية والخارجية، كما أن الملك بدأ يدرك مخططات بن حليم ضده، ولذلك أصبح يدير البلاد بواسطة حكام الولايات وليس الحكومة.

قائمة المصادر والمراجع

اولاً: الوثائق

- أرشيف وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة رقم1501، ملف رقم 15/45/30/ج2، مذكرة السفير المصري في طرابلس الى الخارجية المصرية بخصوص صدى تأميم قناة السويس الأوساط الليبية بتاريخ30-7-1956.
- أرشيف وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، رسالة السفير المصري أحمد حسن للخارجية المصرية بخصوص الأضراب العام في ليبيا ، طرابلس 16 اغسطس 1956.
- أرشيف وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجدي، محفظة رقم 1506، ملف 15/45/30/ج3، تقرير السفير أحمد حسن عن الوضع في ليبيا أثناء أزمة السويس، طرابلس 22 أغسطس 1956.
- وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة رقم 1538، ملف رقم 22/34/ج2، تقرير عما تنشره الصحف المصرية عن ليبيا، أعداد سكرتير السفارة المصرية في طرابلس بتاريخ 21 اكتوبر 1956.

ثانيا: محاضر مجلس البرلمان الليبي

- محضر جلسات البرلمان الليبي، جلسة يوم 8 اغسطس 1956.

ثالثا: الصحف والجرائد

- جريدة طرابلس الغرب، ليبيا وتأميم قناة السويس، العدد 138، 28 يوليو 1956.
- جريدة طرابلس الغرب، ليبيا ومؤامرة الاستعمار في مصر، العدد 139، بتاريخ 3 أغسطس 1956.
- جريدة طرابلس الغرب، إعلان حالة الطوارئ في طرابلس، 7 نوفمبر 1956.
- جريدة طرابلس الغرب ، 14 نوفمبر 1956، دور ليبيا في مؤتمر بيروت.

رابعا: المذكرات الشخصية

- مصطفى بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا ، منشورات الجبهة الشعبية، ألمانيا، 1992.

- مذكرات الرئيس أنور السادات، مكتبة العرفان، بنغازي، د.ت.
- مذكرات محمد عثمان الصيد، محطات من تاريخ ليبيا، ط1، دار الطوب لاستثمار، الرباط ، 1960.

خامسا: المراجع

- ظاهر محمد صكر الحسناوي، العلاقات الليبية المصرية 1952- 1960 في ظل التأثير الناصري، دار الشرق للنشر، ط1، 2012.
- مجدي رشاد عبدالغني، العلاقات الليبية المصرية 1945-1969، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 2007.
- محمد حسين هيكل، قضية السويس أخر المعارك في حرب العمالقة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط 6، بيروت، 1985.
- محمد يوسف المقريف، ليبيا بين الماضي صفحات من التاريخ السياسي دولة الاستقلال الحقبة غير النفطية 1951-1957، مج 2، مركز الدراسات الليبية، أكسفورد، 2004.
- فتحي فهمي، يوميات الثورة 1952-1962، مؤسسة الكفاح، القاهرة، د.ت.

سادسا: الدوريات

- Alison Pargeter, Anglo—Libyan relations and the Suez crisis, Journal of North African Studies, 2000.

سابعا: الرسائل العلمية

- Hasan Karayam, Libyan American Relations 1951-1959,The Decade of Weakness unpublished dissertation, Middle Tennessee State University, 2018.
-

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements، opinions، and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JLABW** and/or the editor(s). **JLABW** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas، methods، instructions، or products referred to in the content.